محاضرة رقم 8	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ.م .د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	حسابات التجارة الخارجية
العنوان باللغة الانجليزية	Foreign trade accounts
المصادر والمراجع	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق .

المحاضرة : الثامنة

حسابات التجارة الخارجية

تمهيد

تؤدي التجارة الخارجية دور مهم في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به بين الدول من عمليات ونقل لرؤوس الاموال والايدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا والسلع والخدمات وتشغيل البطالة ، وان تحسين ادائه يساعد على تعزيز اقتصادات البلدان في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال زيادة المنافسة ، ان تحقيق هذه المكاسب من التجارة الخارجية وهدف الوصول اليها يتطلب معرفة حسابات التجارة الخارجية من مؤشرات احصائية معايير تجارية وتحليل العلاقات الاقتصادية التجارية التبادلية بين الدول ودراسة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر ، وذلك لقياس اداء التجارة وتفهم منهجية الروابط بين التجارة واهدف التنمية والعمليات الاقتصادية ، ولبيان مدى تلبية وارتباط وانفتاح اقتصاد البلد مع بلدان اخرى من حيث شروط التوازن في العلاقات التجارية الدولية ومعرفة مدى انخفاض او زيادة

الاعتماد على الخارج وقياس مدى عمق الارتباط ومدى كفاءة مؤشرات التجارة ، ومدى حاجة هذه البلدان الى الخارج لتلبية احتياجاتها . ان حسابات التجارة الخارجية تعطي تصور واضح على قدرة وواقع ومركز اقتصاد بلد ما على الولوج في المنظومة التجارية الدولية حيث ان كثير من بلدن العالم تختلف وتتفاوت فيما تمتلكه من موارد اولية وانتاج صناعي او زراعي او استخراجي او خدمي ، وبذلك فأن تحديد مجموعة من المعايير او المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية من اجل تقييم واقع ومكاسب التجارة الخارجية هو هدف مهم في رصد ومتابعة اداء التجارة الخارجية .

توازن التجارة الخارجية

اولاً : التوازن

من المعلوم ان نقطة التقاطع بين منحنيات العرض والطلب يتحدد عندها سعر السوق والكمية التي يجرى الاتجار بها ومبادلتها . ويبين لنا الشكل 1 منحنيات العرض والطلب للسوق . ان منحنى عرض السوق ومنحنى طلب السوق يتقاطعان عند نقطة تعادل P من السعر . فعند هذا السعر فقط تتعادل الكمية المعروضة Q التي يريد بيعها مع الكمية المطلوبة التي يريد المستهلكون شراءها . وعند ارتفاع الاسعار نجد الكميات المعروضة تجاوز الكميات المطلوبة ، اذ يوجد فائض او زيادة في العرض . ويلاحظ على العكس في حالة انخفاض الاسعار ، فهنا نجد الكمية المطلوبة تجاوز الكمية المعروضة ، ويحصل نقص في العرض او فائض في الطلب على السلعة . ويمكن أن نستخدم أرقاما أخرى لبيان الفوائض والنواقص التي يمكن ان توجد في اي سوق عند الاسعار المختلفة الاخرى وهذه تمثلها منحنيات فائض العرض وفائض الطلب في الشكل مقتصر على بيان التوازن بين منحنى عرض السوق ومنحنى طلب السوق ، فاذا كانت الكمية المعروضة تجاوز الكمية المطلوبة نجد فائضاً من العرض ، واذا كانت الكمية المطلوبة تجاوز الكمية المعروضة وجدنا فائضاً من الطلب .

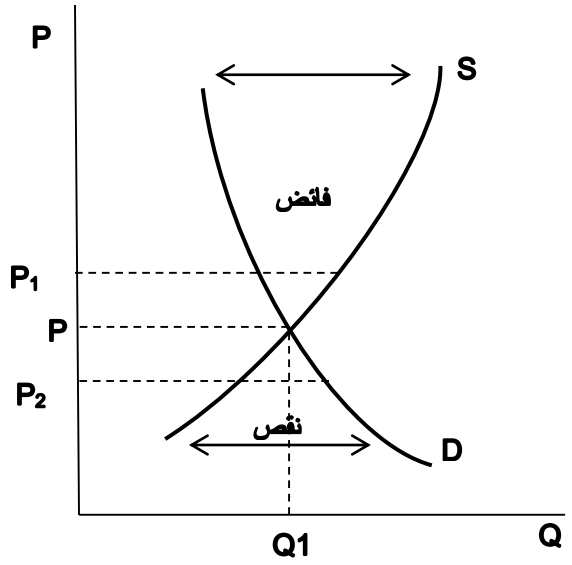

شكل 1 توازن التجارة الخارجية

ثانياً : فائض العرض وفائض الطلب والتجارة الخارجية

واذا ادخلنا امكانية التجارة الخارجية في مثالنا للشكل 1 ، فان منحنى فائض العرض يبين الكميات التي يمكن أن تتاح للتصدير بالأسعار المختلفة ، ويصور منحني فائض الطلب المقدار الذي يمكن للوحدات الاقتصادية الداخلية ان تطلب استيراده تبعاً للأسعار المختلفة . وفي حالة السعر التوازني في السوق الداخلية وهو P لا يرجح أن يحصل تصدير ولا استيراد ، لأن المنتجين في داخل القطر يعرضون للبيع نفس الكمية التي يطلبها المستهلكون في الداخل وبهذا الوجه لا يوجد حافز يدفع احدى المجموعتين إلى تعاطي التجارة الدولية . ويمثل السعر التوازني الداخل ، بالإضافة إلى ذلك نقطة التحول البلد نحوها من بلد يصدر إلى بلد يستورد فلن يصبح مصدر للإنتاج الا اذا كانت الاسعار P_1 ، اما اذا كانت الأسعار P_2 فان البلد يصبح عندها مستوردة .

ثالثاً : البلد الصغير في التجارة العالمية

اذا افترضنا ان الولايات المتحدة الامريكية بوصفها تاجرة صغيرة نسبيا في القمح ، وينبغي أن يلاحظ أن عبارة تاجرة صغيرة نسبيا لا تشير الى الحجم المطلق للتجارة بصفة عامة ، بل تقتصر على التجارة بالقمح . ولا نورد بعد هذا شيئاً عن الحجم المطلق للتجارة ، بل نقتصر على ذكر شيء واحد فقط هو حصة

الولايات المتحدة الامريكية في سوق القمح العالمية . وبافتراضنا أن الولايات المتحدة هي قطر صغير نسبيا في سوق القمح العالمية فإنما نعني من حيث الأساس أن سعر السوق العالمي هو معين في حدود تعلقه بالمنتجين والمستهلكين في الولايات المتحدة . ولن يكون لتصرفات جميع المنتجين أو المستهلكين في الولايات المتحدة أي تأثير في سعر القمح العالمي فجميع الامريكيين يتقبلون السعر في سوق القمح كما هو قائم . وفي ظل هذا الافتراض المتعلق بقطر صغير يواجه سعرا معينا في السوق العالمية للقمح ويستطيع افراده أن يتاجروا بحرية ضمنه ، يمكننا أن نحدد بسهولة اتجاه وحجم التجارة الدولية . فاذا كان سعر السوق العالمي للقمح ، على سبيل المثال ، هو P_1 كما هو مبين في الشكل 1 فان الولايات المتحدة تصبح مصدرة صافية للقمح . فالمنتجون الامريكيون يرغبون في بيع القمح بذلك السعر ، علي أن المستهلكين الأمريكيين لا يشترون الا بحدود الاستهلاك المحلي وينجم عن هذا وجود فائض داخلي وهو ما يمكن أن يصدر بسعر السوق العالمي ، وبما أن المنتجين في مقدورهم أن يبيعوا انتاجهم الى الخارج ، فان سعر القمح في الولايات المتحدة سوف يتعدل ويتكيف ايضا تبعا لسعر السوق العالمي الذي هو P_1 ، ويقوم كل هذا بطبيعة الحال على الافتراض الذي لم يورد حتى الآن وهو أنه لا توجد تكاليف اضافية يتحملها المتعاملون من اجل النقل، واخذ المعلومات ، واجراء المعاملات ، وعقد الصفقات ، بل الافتراض هو أن الباعة والمشترين في وسعهم التعاقد بموجب سعر السوق المذكور.

رابعاً : البلد الكبير في التجارة العالمية

لنعد الآن الى الافتراض الثاني وهو أن الولايات المتحدة تلعب دور كبير في سوق القمح العالمية ، واذا تحقق هذا الشرط فانه يعني ان تصرفات المنتجين والمستهلكين الامريكيين للقمح لها تأثير في سعر السوق العالمي للقمح وان كانت كل وحدة اقتصادية لا تأخذ هذا في حسابها عند اصدار قراراتها ، ولنفرض لأجل التبسيط ان بقية العالم تتألف من قطر واحد فقط هو المملكة المتحدة . وبالرجوع الى الشكل 1 وافتراض العرض والطلب للمملكة المتحدة تبين المنحنيات الافتراضية لعرض التصدير وطلب الاستيراد للقمح في المملكة المتحدة . وتلاحظ أن الاسعار عندما تكون اعلى من P_1 فان المملكة المتحدة تصبح مصدرة صافية للقمح ، واذا كانت الاسعار اقل من P_2 فأنها تصبح مستوردة صافية من تلك البضاعة ، وفي وسعنا الآن ان نحدد مدى الأسعار العملية التي يمكن للبلد من أن يتعاط التجارة ضمنه . فاذا كانت الاسعار اكثر من P_1 فان كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ترغب في تصدير القمح . ومن الواضح انه اذا لم يوجد سوى هذين البلدين فلن يستطيع أحد يمكن ان يباع اليه القمح وسوف يوجد عرض فائض من القمح في السوق

العالمية وسوف تهبط الاسعار . والعكس صحيح عندما يكون مدى الاسعار اقل من P_2 ففي هذه الحالة يرغب كلا البلدين ان يكون مستوردا صافيا للقمح ، ولا يوجد من مجهز يرغب في سد هذا الفائض من الطلب القائم .

ان احتمال قيام التجارة بين البلدين لا يتوفر الا ضمن الاسعار التي يمكن أن تسود في كل بلد في حالة الاكتفاء الذات ، اي عندما يكون السعر P في الولايات المتحدة ، P_1 في المملكة المتحدة . ويتحدد السعر وحجم التجارة بين القطرين تبعا لشكل منحنيات العرض للتصدير والطلب على الاستيراد لدى كل منها . بالإضافة الى ذلك توجد التجارة بين منتجي القمح ومستهلكيه في الداخل التي تجرى في القطاع الداخلي لكل من البلدين . وجميع هذه المبادلات ستجري على اساس سعر السوق العالمي الجديد للقمح وعند هذا السعر في السوق العالمية للقمح لن يوجد فائض من العرض أو فائض من الطلب للعالم كمجموع .

وعلى غرار ما فعلنا في سوق القمح عند المثال الافتراضي ، نستطيع أن نوسع تحليلنا ليشمل الاسواق كلها ، وبذلك نتوصل الى بيان الاسعار وحجوم التجارة للسلع كلها ، ضمن الافتراض الأساسي هو أن تبقى الاشياء الأخرى ثابتة ، ولكن الاشياء الأخرى لا تبقى ثابتة فعندما يتغير السعر في سوق القمح ، فإن سوق السلع البديلة والسلع المكملة سوف تتأثر ايضا وسوف تتحول منحنيات الطلب على تلك السلع . كما أن القمح قد يكون احد المستخدمات في كثير من العمليات الانتاجية ، فاذا تغير سعر القمح فإن تكاليف الانتاج لتلك السلع سوف تتغير وتؤدي بذلك حصول تحول في منحنيات عرضها . وهكذا يتبين ان تحليل التوازن الجزئي لا يأخذ في الحسبان تلك الآثار الجانبية ، وبذلك هو لا يعطينا الا الصورة الجزئية .

التجارة الدولية والاقتصاد المحلي

ان زيادة الصادرات يؤدي اثرها كل قطاعات الاقتصاد ، بدلا من ان يقتصر على قطاع الصادرات . ولكي نختبر اثر الزيادة في الصادرات سوف ندمج القطاع الخارجي في النماذج السابقة لتحديد الدخل . ولنفترض مبدئيا ان الصادرات X متغير خارجي :

$$X=X_o$$

وبالمثل لنفترض ان الاستيرادات M ترتبط ايجابيا بالدخل . وهذا يعني انه اذا زاد الدخل زادت الاستيرادات ايضا . وهذا افتراض معقول ، بزيادة الدخل يشتري كل من القطاع العائلي والمنشآت المزيد من الخارج . ولنفترض من اجل التبسيط ان الاستيرادات دالة خطية في الدخل على هذا النحو :

$$M = M_o + mY \quad (0 < m < 1)$$

وتمثل m في هذه المعادلة الميل الحدي للاستيراد ، أي التغير في الاستيرادات بالنسبة للتغير في الدخل.

والان يمكن ان تندمج دالة الصادرات والاستيرادات في النموذج الاتي :

$$C = a + bY_d \quad (\text{ where } Y_d = Y-T)$$

$$I=I_o$$

$$G=G_o$$

$$T = T_o + ty$$

$$X= X_o$$

$$M = M_o + my$$

ويكون شرط التوازن كما يأتي :

$$I + G + X = S + T + M$$

ان للصادرات نفس تأثير الاستثمار والانفاق الحكومي على الطلب الكلي وبالتالي تضاف الصادرات للجانب الايسر من معادلة شرط التوازن . وعلى العكس فان للاستيرادات نفس تأثير الادخار والضرائب . ولذلك فان الاستيرادات تضاف للجانب الايمن من معادلة شرط التوازن .

وجبريا فان المستوى التوازني للدخل قد يتحدد بالتعويض في مختلف العلاقات في شرط التوازن . وقد يتحدد المستوى التوازني للدخل ايضا عن طريق الرسم البياني للدالة $I + G + X$ والدالة $S + T + M$ وايجاد نقطة التقاطع للدالتين ، وهاتان الدالتـان موضحتان في الشكل البياني 2 . واذا كان المستوى الأول للصادرات X_o فان المستوى التوازني للدخـل يكون Y_o حصلنا عليه بتقاطع المنحنيين $S+T+ M$ و $X_o + I_o +G_o$ ولنفترض ان مستوى الصادرات قد تزايد من X_o الى X_1 ، ومع الزيادة في الصادرات فان الدالة $I + G + X$ تنتقل الى اعلى ، وبذلك يتزايد المستوى التوازني الدخل . ويمكن ان يتحدد مقدار الزيادة في الدخل بمساعدة مضاعف الصادرات .

وتأسيسا على النموذج السابق ، يكون من الممكن ان نشتق مضاعف الصادرات ومضاعف الواردات ، ففي حالة الصادرات يكون المضاعف.

$$1 / (1-b + bt + m)$$

فاذا كانت b تساوي 0.75 و t تساوي 0.2 و m تساوي 0.10 فان مضاعف الصادرات يكون :

$$\frac{1}{1 - 0.75 + 0.75\,(0.20) + 0.10} = \frac{1}{0.50} = 2$$

ويشير هذا الى ان زيادة الصادرات بمقدار ٢٠ مليون دولار ، سوف تؤدي في النهاية الى زيادة في الدخل مقدارها 40 مليون دولار .

وهكذا فان الزيادة في الصادرات تكون مفيدة ، ليس فقط لقطاع التصدير ولكن ايضا للاقتصاد القومي في مجموعه . لأنه حالما تزداد الصادرات يزداد الدخل . وتكون استجابة من يحصلون على هذه الزيادة في الدخول عن طريق زيادة استهلاكهم . وهذا بدوره يؤدي ايضا الى زيادة الدخل وبالتالي الاستهلاك . ويوضح الشكل 2 الصادرات والاستيرادات والمستوى التوازني للدخل .

وتولد الزيادة في الصادرات شأنها شأن الزيادة في الاستثمار والانفاق الحكومي من خلال عمل المضاعف ، زيادة في الدخل اكبر من الزيادة الاولية في الصادرات . ومع الزيادة في الصادرات والدخل تزداد الاستيرادات ايضا . فاذا كان الميل الحدي للاستيراد 0.10 والتغير في الدخل 40 مليون دولار ، فان الاستيرادات تزيد بمقدار 4 مليون دولار ، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستيراد في مقدار التغير في الدخل . وتحدث هذه الزيادة في الواردات عندما يزداد الدخل لأن القطاع العائلي والمنشآت يشتريان أكثر من الخارج .

وبالتالي فانه على الرغم من ان الزيادة في الصادرات ٢٠ مليون دولار ، فان صافي الصادرات (في الصادرات ناقص الواردات) يزيد بمقدار 16 مليون دولار فقط واذا قرر المجتمع ان يستورد المزيد ، فان المنحنى S+T+ M يقل الى أعلى ويتناقص المستوى التوازني للدخل . واذا تطابق المنحنى الجديد M S+T+ على المنحنى الاصلي ، فان التغير في الدخل يمكن ان يتحدد بمساعدة مضاعف الاستيرادات / 1 1- b+ bt+ m . يلاحظ ان مضاعف الاستيرادات يطابق مضاعف الصادرات باستثناء الاشارة وتشير الاشارة السالبة الى ان الزيادة في الاستيرادات تتسبب في انخفاض الدخل .

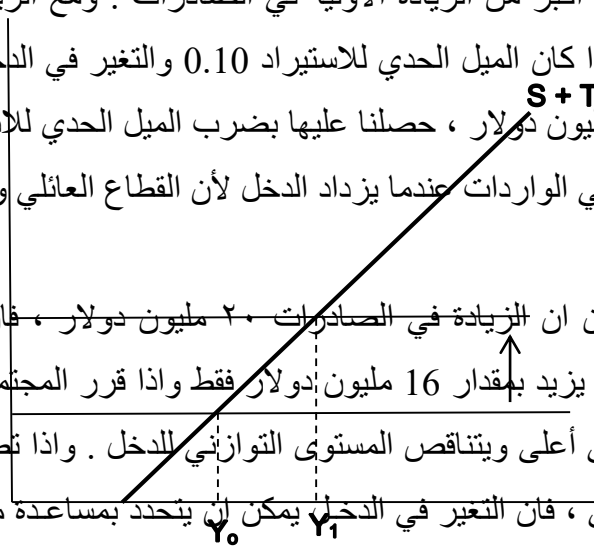

شكل 2 الصادرات والاستيرادات والمستوى التوازني للدخل

نظام الاقتصاد المفتوح والمغلق للتجارة الخارجية

اولاً : الاقتصاد المفتوح والمغلق

تتضمن التجارة الخارجية في الاقتصاد المفتوح وجود كلا من الاستيرادات والصادرات وتمثل المعاملة الاتية حسابات التجارة الخارجية في الاقتصاد المفتوح :

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

C : الانفاق الاستهلاكي

I : الانفاق الاستثماري

G : الانفاق الحكومي

X : الصادرات

M : الاستيرادات

(X - M) صافي الصادرات ، الصادرات مطروح منها الاستيرادات من السلع والخدمات .

اما حساب الاقتصاد المغلق فهو لا يتضمن وجود تجارة خارجية (صادرات واستيرادات) ، ويمثل المعادلة الاتية :

$$GDP = C + I + G$$

ويوضح الرسم البياني الوارد بالشكل 3 توازن الاقتصاد المفتوح والمغلق ، ويعتبر الخط المشار اليه C+I+G المائل الى الاعلى بالطلب المحلي والمشتريات من قبل المستهلكين المحليين والاعمال التجارية والحكومات ، وبإضافة صافي الصادرات الى الطلب المحلي نحصل على الخط C+I+G+(X-M) الذي يمثل مجمل الانفاق على السلع والخدمات مع وجود التجارة الخارجية لبلد ما ، لاحظ ان ميل منحنى الطلب الاجمالي يقل عن منحنى الطلب المحلي ، وذلك بسبب وجود الاستيرادات التي تمثل تسرب للدخل. عندما يقع خط الطلب الاجمالي ادنى خط الطلب المحلي هنا تتفوق الاستيرادات على الصادرات وتسجل صافي الصادرات رقماً سلبياً ، وعلى العكس ، عندما يقع خط الطلب الاجمالي اعلى خط الطلب المحلي تحقق الدولة فائضاً في صافي الصادرات او فائضاً تجارياً ويرتفع حجم الانتاج عن حجم الطلب المحلي . ويتحقق توازن GDP عند تقاطع خط الطلب الاجمالي لمجمل الانفاق مع خط 45 درجة .

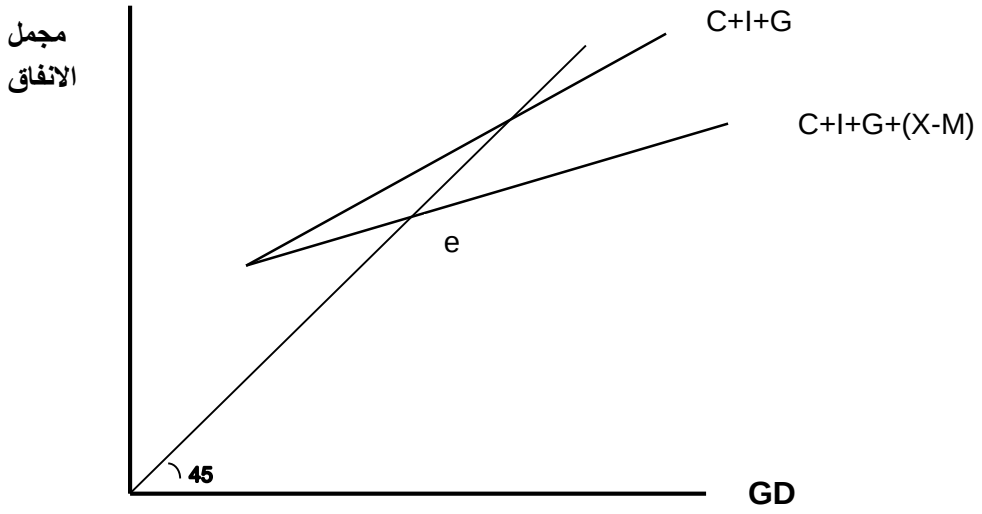

الشكل 3 توازن الاقتصاد المفتوح والمغلق

ثانياً : الميل الحدي للاستيراد وخط الإنفاق

الميل الحدي للاستيراد (MPM) هو زيادة القيمة الدولارية للاستيرادات مقابل كل دولار زائد في الـGDP ، أن منحنى الطلب الإجمالي يميل على نحو أقل من المنحنى الطلب المحلي ويرجع السبب في ذلك إلى وجود تسرب إضافي من الإنفاق إلى الاستيرادات ، ويظهر هذا التسرب الجديد من خلال افتراضنا بأنه يتم إنفاق 10 سنتات من كل دولار من الدخل على الاستيرادات ، ويرتبط الميل الحدي للاستيراد ارتباطا وثيقا بالميل الحدي للادخار (MPS) . أن MPS يوضح أجزاء الدولارات الإضافية للدخل التي لا يتم إنفاقها وإنما تتسرب إلى الادخار . أما الميل الحدي للاستيراد فيحدد كم من الإنتاج والدخل الإضافي يتسرب إلى الاستيرادات .

وفي هذا المثال ، MPM =0.10 وذلك نتيجة أن كل 300 مليون دولار من الدخل الزائد تؤدي إلى 30 مليون دولار من الواردات الزائدة .

(لكن ما هو الميل الحدي للاستيراد في ظل اقتصاد بدون تجارة خارجية ؟ إن الإجابة هي صفر).

ثالثاً : مضاعف الاقتصاد المفتوح

ان الانفتاح الاقتصادي من شأنه خفض المضاعف ومن افضل الطرق لتفهم مضاعف الانفاق في الاقتصاد المفتوح ، حساب دوائر الإنفاق وإعادة الإنفاق الناتجة عن الزيادة الدولارية للإنفاق الحكومي أو الاستثمار أو الصادرات . افترض أن ألمانيا تحتاج لشراء أجهزة كمبيوتر أمريكية لتحديث بعض العمليات القديمة . فسينشأ

عن كل دولار إضافي لأجهزة الكمبيوتر الأمريكية دولار واحد للدخل في الولايات المتحدة . حيث سيقوم المواطن الأمريكي بإنفاق ما مقداره $2/3 = $0.667 منه على الاستهلاك . حيث إن الميل الحدي للاستيراد يبلغ $0.10 سيتم إنفاق عشر الزيادة الدولارية للدخل أو $0.10 على السلع والخدمات الأجنبية ويتبقى $0.567 فقط للإنفاق على السلع المنتجة محليا ، وسيؤدي ذلك المقدار من الإنفاق المحلي $0.567 إلى إنشاء $0.567 من الدخل الأمريكي حيث سيتم إنفاق

$$\$\ 0.321 = 0.567 \ \text{x}\ 0.567$$

منه على استهلاك السلع والخدمات المحلية في الدورة التالية ، وهكذا .

ويتم مقارنة ذلك بمضاعف الاقتصاد المغلق البالغ (0.667 -1)/ 1 = 3 . لحساب المضاعف في النموذج المبسط الذي يساوي $\frac{1}{mps}$ حيث تمثل MPS المقدار المتسرب إلى الادخار . وكما سبق أن أشرنا تعتبر الاستيرادات عنصر تسرب آخر . ومجمل التسرب هو الدولارات التي تتسرب إلى الادخار (MPS) زائد تلك التي تتسرب إلى الاستيرادات (MPM) وهكذا ، يتعين أن يصبح مضاعف الاقتصاد المفتوح :

$$\text{مضاعف الاقتصاد المفتوح} = \frac{1}{MPS + MPM}$$

$$\frac{1}{0.333 + 0.1} = \frac{1}{0.433} = 2.3$$

حيث MPS = الميل الحدي للادخار و MPM = الميل الحدي للاستيراد .

حيث إن أي جزء من الزيادة في الدخل يتسرب إلى الاستيرادات في الاقتصاد المفتوح ، فإن مضاعف الاقتصاد المفتوح يقل عن مضاعف الاقتصاد المغلق بسبب وجود الاستيرادات .

رابعاً : الادخار والاستثمار في الاقتصاد المفتوح

في ظل الاقتصاد المغلق يتساوى مجمل الاستثمار مع الادخار المحلي . أما في الاقتصاديات المفتوحة فتعد الأسواق المالية العالمية مصدرا آخر لأموال الاستثمار كما تمثل منفذا آخر للادخار المحلي . ويمكن للدول المتعطشة للأموال اغتنام فرص الاستثمار المحلي المربح والانخراط في الأسواق المالية العالمية

لتمويل استثماراتها ، وبشكل تقليدي قامت الدول ذات الدخل المتوسط بأمريكا اللاتينية أو القارة الآسيوية بالاقتراض من الخارج لتمويل رأس المال المحلي .

أن الولايات المتحدة قد مثلت مصدر اجتذاب للادخار الأجنبي على مدار السنوات الأخيرة ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم استثماراتها وانخفاض معدلات ادخارها المحلي . ومن ناحيـة أخرى يحدث العكس في الدول التي تتمتع بمعدلات ادخـار مرتفعة ، ولكنها تفتقر إلى الفرص الكافيـة للاستثمار المحلي ذات العائد المرتفع . فعلى سبيل المثال : وفرت دول مثل إنجلترا على مدار القرن الأخيـر أو اليابان في غضون السنوات الأخيرة أموالاً ضخمة للدول التي تعاني نقصاً في رأس المال .

ويمكن توضيح عـلاقـة الاستثمـار والادخـار في الاقتصـاد المفتـوح من خلال المعادلة الاتية :

$$I_T = I + X = S + (T- G)$$

أن مجمل الاستثمار القومي (I_T) يتألف من الاستثمار في رأس المال المحلي (I) + صافي الاستثمار الأجنبي أو صافي الصادرات (X) . ويتعين أن يساوي ذلك مجمل الادخار الخاص (S) من قبل الأسر والأعمال التجارية زائد مجمل الادخار العام المتوفر من خلال الفائض الحكومي (T - G) .

ويمكن إعادة صياغة ما سبق ، بغرض تسليط الضوء على مكونات صافي الصادرات على النحو الاتي :

$$X = S + (T- G) – I$$

يتحدد كل من الاستثمار والادخار المحلي من خلال الدخل وأسعار الفائدة والسياسة المالية للحكومة. إلا أن الاقتصاد المفتوح الصغير الذي يتمتع بسهولة حركة المحتوى المادي تتحدد أسعار فائدته في الأسواق المالية العالمية ، في الشكل 4 وعند سعر الفائدة الحقيقي والمرتفع نسبيا عند r^w يفوق الادخار المحلي الاستثمار المحلي ، ويتدفق الادخار الزائد إلى فرص الاستثمار الأكثر ربحاً بالخارج . ويتمثل الفرق في صافي الصادرات وصافي الاستثمار الأجنبي X الذي يعد الفرق بين الادخار القومي والاستثمار المحلي في ظل سعر الفائدة السائد . وينتج الفائض التجاري كالذي شهدته كل من اليابان وألمانيا خلال العقدين الماضيين ، بسبب التفاعل بين الادخار المحلي المرتفع والاستثمار المحلي المنخفض .

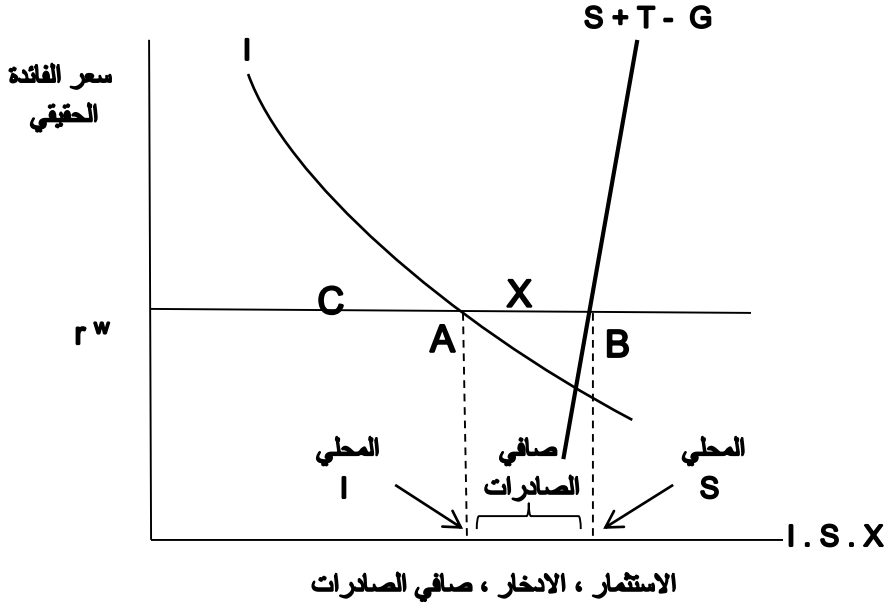

الشكل 4 الادخار والاستثمار في اقتصاد صغير مفتوح

خامساً : الادخار والاستثمار في الاقتصاد المغلق

في الاقتصاد المغلق يتعين ان يتساوى كل من الاستثمار والادخار الخاص زائد الفائض الحكومي ولغرض التبسيط نفترض ان الضرائب والانفاق الحكومي والادخار الخاص عناصر مستقلة ومنفصلة عن اسعار الفائدة ، بالتالي فأن مجمل الادخار المحلي سواء كان عاماً او خاصاً هو مقدار محدد في ظل التوظيف الكامل . وعلى العكس من ذلك يعتبر الاستثمار عنصرا شديد الحساسية السعر الفائدة ، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تراجع معدلات الإنفاق على المساكن والمصانع والمعدات التجارية ، ومن ثم نقوم بتعريف خط الاستثمار على أنه I(r) وذلك للإشـارة إلى اعتماد الاستثمار على سعر الفائدة الحقيقي r .

يوضح الشكل 5 كيف يتوازن كل من الادخار والاستثمار القوميين في ظل اقتصاد مغلق كامل التوظيف ، ويحدد الادخار والاستثمار سعر الفائدة عند r^* بمستويات مكثفة لكل من الادخار والاستثمار. سنفترض قيام الحكومة بزيادة مشترياتها ، الأمر الذي من شأنه زيادة العجز الحكومي أو تقليص الفائض ، وسيسفر ذلك عن تحول خط الادخـار نـحـو الجهة اليسرى إلى $S+T-G^-$ وكنتيجة لذلك يرتفع سعر الفائدة الحقيقي لموازنة كل

من الادخار والاستثمار، حيث يهبط مستوى الاستثمار، وهكذا تخلص إلى نقطة رئيسية مؤداها : أن العجز الحكومي المرتفع من شأنه خفض الاستثمار في الاقتصاد المغلق كامل التوظيف .

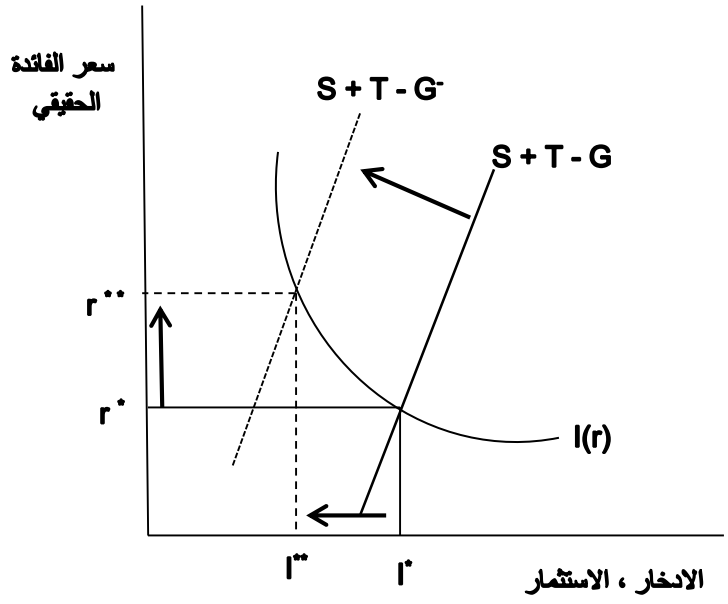

الشكل 5 الادخار والاستثمار في الاقتصاد المغلق

يرتبط الاستثمار بشكل عكسي بسعر الفائدة الحقيقي ، بينما لا يتأثر الادخار العام والخاص نسبيا بسعر الفائدة . ويتحقق توازن الادخار والاستثمار عند r^* . وبافتراض ارتفاع حجم المشتريات الحكومية ، سيؤدي ذلك إلى زيادة العجز الحكومي ، ومن ثم تقليص الادخار العام . وكنتيجة لذلك يتحول منحنى الادخار القومي يسارا إلى $S + T - G^-$ ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر فائدة السوق إلى r^{**} وتقليص الادخار والاستثمار القوميين إلى I^{**} .

منحنى سواء التجارة الخارجية

ان الاداة التي تمكننا من أن نلخص المعلومات الواردة في منحنيات السواء الجماعية الداخلية ومنحنيات امكانية الانتاج هي منحنى السواء للتجارة الخارجية . هذا التركيب الجديد يبين لنا مختلف المقادير من التجارة الدولية ، أي التركيبات من الصادرات والاستيرادات التي تعطى نفس المستوى من المنفعة للقطر الواحد . وبعبارة اخرى انه مجموعة مع التركيبات من التجارة الخارجية التي يكون القطر ازاءها في حالة سواء .

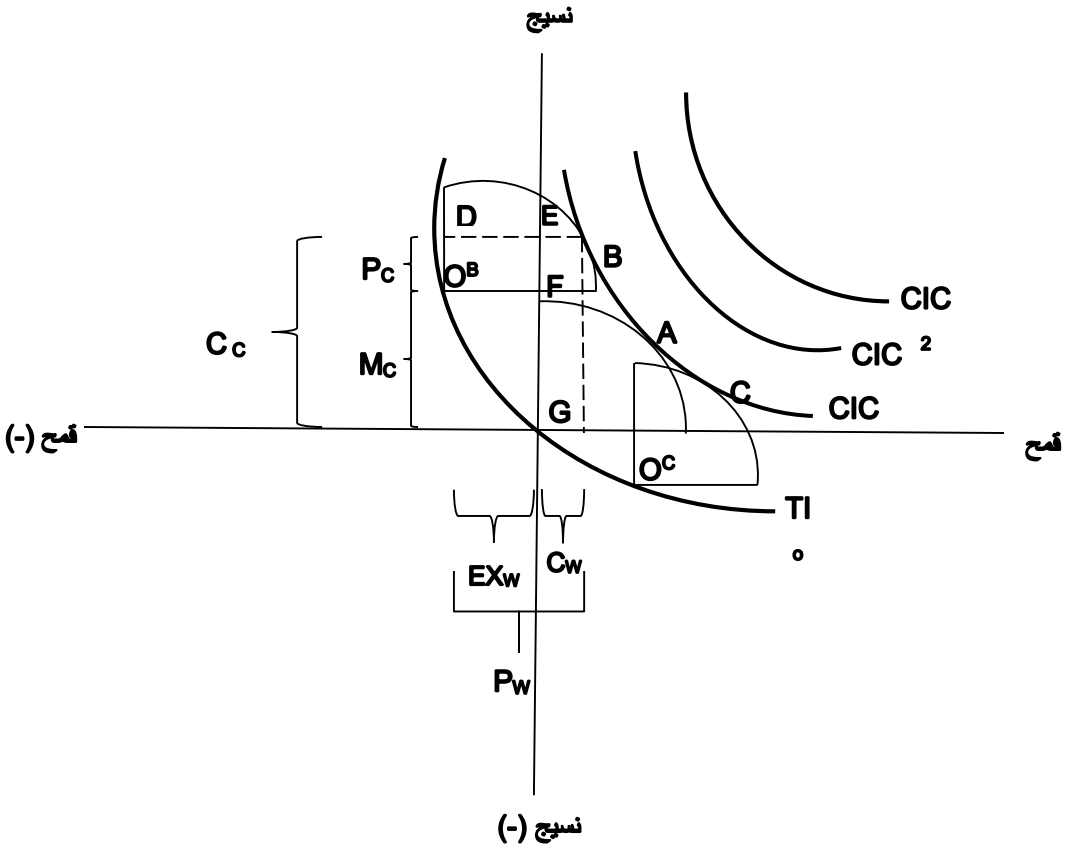

الشكل 6 منحنى السواء التجاري

نلاحظ في الشكل 6 النظام الاحداثي للبلد المعنى ، وفي الاتجاه الافقي نقيس كميات القمح ، والنقاط التي على يسار نقطة الأصل تشير الى الكميات السالبة من القمح ، وعلى المنوال نفسه يقيس المحور العمودي كميات النسيج وتشير النقاط في اسفل نقطة الأصل الى الكميات السالبة ونلاحظ مجموعة من منحنيات السواء الجماعية وقد رسمت بالوضع المألوف في الربع الشمالي الشرقي ، ونشاهد ايضاً منحنى امكانية الانتاج وهو مماس لأعلى منحنى سواء جماعي ممكن عند النقطة A ، التي تصور نمط الانتاج والاستهلاك للبلد بشكل منعزل ومنفرد .

ويمكن الآن أن نحرك منحنى امكانية الانتاج على طول منحنى السواء الجماعي CIC_o بحيث يبقى البلد على مستوى المنفعة التي يستطيع بلوغها بمفرده . ويتم هذا التحرك على النحو الذي يبقى فيه منحنى امكانية

الانتاج دائماً مماساً لمنحنى السواء الجماعي CIC_o وينبغي أن يلاحظ كذلك أن النظام الاحداثي الذي يرسم بموجبه منحنى امكانية الانتاج يتحول مع امكانية الانتاج ، وتشير النقاط C,B,A في الشكل الى نقاط التماس بين منحنى امكانية الانتاج المتحرك ومنحنى السواء الجماعي CIC_o . ومن المهم ان يبقى احداثياً منحنى امكانية الانتاج المتحول موازيين دائماً للنظام الاحداثي الاصلي . ونريد الان ان نختار حالة ممكنة واحدة لمنحنى امكانية الانتاج وتحليل انماط الانتاج والاستهلاك ، والتجارة التي تنطوي عليها فإذا كان منحنى امكانية الانتاج مماساً لمنحنى السواء الجماعي CIC_o عند النقطة B فأن البلد سوف يستهلك O G من القمح و O E من النسيج ، ويلاحظ ان جميع الكميات المنتجة تقاس بالرجوع الى نقطة الاصل الجديدة لمنحنى امكانية الانتاج ، اي النقطة O^B وينتج البلد لان DB من القمح و BF من النسيج. ومن الواضح هنا ان البلد صار ينتج الان كمية كبيرة جداً من القمح وكمية صغيرة جداً من النسيج بحيث يصعب التوفيق بين الانتاج والاستهلاك وبما ان الانتاج والاستهلاك غير متطابقين فأنه يتوجب على هذا البلد ان يتعاطى التجارة الخارجية لإحلال الانسجام بين انماط الاستهلاك والانتاج .

ويمكن أن يتحقق هذا التعديل بتصدير DE من القمح واستيراد FG من النسيج بدلا عن ذلك . ويلاحظ أن صادرات القمح تقاس في الاتجاه السالب وهذا يعني أننا نتخلى عن هذه السلعة ، ولكن الاستيرادات من النسيج تقاس في الاتجاه الموجب وهذا يدل على أننا نكمل انتاجنا الداخلي بالاستيرادات . وبما أن النقاط C, B, A تقع على نفس منحنى السواء مثل النقطة P فأن البلد يكون في حالة سواء بين المواضع الثلاثة وبتحريكنا منحنى امكانية الانتاج على طول منحني السواء الجماعي CIC_o نستطيع الآن أن نولد سلسلة طويلة من النقاط (O^B, O, O^C) التي تبين تركيات الصادرات والاستيرادات ، ويكون البلد بين تلك النقاط في حالة من السواء ، بمعنى أن جميع تلك النقاط تمكن البلد من بلوغ نفس المستوى من المنفعة . والخط الذي يربط بين جميع نقاط السواء الموجودة في مختلف المقادير من التجارة الدولية التي يراد تعاطيها يؤلف منحنى السواء التجاري TI_o .

وعلى هذا المنوال نفسه نستطيع الآن أن نشتق مجموعة كبيرة جداً من منحنيات السواء التجارية ، وكل منها يطابق ويقابل مستوى مختلفاً من المنفعة للمقيمين في البلد . ويتولد كل واحد من منحنيات السواء التجارية هذه بنفس الطريقة ، أي بتحريك منحنى امكانية الانتاج على طول منحنى السواء الجماعي ثم نترك النقطة الأصل في النظام الاحداثي لمنحنى امكانية الانتاج أن تحدد منحنى السواء التجاري .